تقييم السياسات العامة: بحث في المفهوم والآليات
Public policy evaluation: study in notion and mechanisms

منى طواهرية
باحثة دكتوراه
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
البريد الإلكتروني:touahriamouna@gmail.com

ملخص

أدرك القادة السياسيون في مختلف الحكومات والأنظمة السياسية أهمية دعم المواطنون لقراراتهم، وهذا لن يتأت إلا باستجابة الحكومات لمطالبهم المختلفة،عبر نظام متكامل من البرامج والخطط، أو ما يعرف بالسياسات العامة التي تهدف إلى حل المشاكل المجتمعية وتحقيق العديد من المنافع على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية و غيرها.

و لهذا فإن عملية تقييم السياسات العامة تكتسي أهمية بالغة لدى صانع القرار السياسي و كذا الباحثين و حتى المواطنين باعتبارها أداة لقياس مدى نجاح السياسة العامة في تنمية الشعور العام بالرضا عن الحكومة و تأييدها و الوصول إلى عدالة توزيع الثروة،و من ثمة فهي تشكل آلية فعالة في تحسين أداء الحكومة بإيجاد حلول للمشاكل العامة.

الكلمات المفتاحية: السياسة العامة،صنع السياسة العامة،تقييم السياسة العامة، المعايير و المؤشرات،الصعوبات.

Abstract

Political leaders have realized in various governments, political systems the importance of supporting the citizens in their decisions, and this will not be achieved without national response by Governments to their different demands through an integrated system of programs and plans, or what is known as the public policies which aim at solving community problems and achieving many benefits at all levels: economic, social and political, and the like.

Therefore, the process of policy appraisal is of paramount importance to the political decision maker, researchers and even citizens as a tool to measure the success of public policy in the development of the general feeling of satisfaction about the government and its support for and access to the equitable distribution of wealth, and there is an effective mechanism to improve the performance of the government to find solutions to the public problems.

Key words: public policies, evaluation, performance, solutions, public problems.

مقدمة

أدى تعقّد ظروف الحياة البشرية بما تداخلت فيها من تشابك المصالح بين المجتمعات والدول ومن ثم تضارب هذه المصالح بالبشر أن يعدّوا التصورات ويضعوا الخطط والبرامج لمواجهة ما يمكن أن يواجهوا من مصاعب،مما أعطى لموضوع السياسات العامة بُعدا إضافيا تجلّى بحيوية وأهمية هذا الجانب باعتباره هدفا لحماية مصالح المجتمع والأفراد الذين أنابوا الدولة في تأمينها والسهر على استمرارها.

و من ثمة أضحت السياسات العامة من أهم المواضيع التي لاقت اهتماما و بحثا من قبل الباحثين و الدارسين، لما لها من دور في حياة الأفراد و نهضة المجتمعات،إذ أنها إحدى أهم الآليات التي تتدخل من خلالها الحكومات لحل المشاكل و تحقيق المصلحة العامة.

و لما كان الأمر كذلك،فقد عكفت الدول إلى صنع سياسات عامة تعكس توجهاتها الكبرى و تحقق احتياجات المجتمع باعتماد آليات و إشراك هياكل رسمية و غير رسمية تسهر على صنع هذه السياسات و تنفيذها و من ثمة تقييم نتائجها و تقويمها بما يخدم مصالح المواطنين تحقيقا للاستقرار و التطور المجتمعي.

تأتي ورقتنا البحثية هذه لكشف الغطاء عن الغموض الذي يكتنف عملية تقييم السياسة العامة و المستمد من الغموض في صنعها و ذلك من خلال التعرف على مفهوم هذه العملية و إبراز أهميتها و الآليات المعتمدة في تطبيقها سعيا لتحقيق نجاعة السياسة العامة و تنفيذ الأهداف التي صنعت لأجلها،و لهذا فإن الإشكالية المراد إثارتها:**ما المقصود بتقييم السياسة العامة؟ ماهي معايير و مؤشرات تقييم السياسة العامة؟و فيما تتمثل صعوبات تقييم السياسةالعامة؟**

للإجابة على هذه الإشكالية،ارتأينا تقسيم الورقة البحثية وفق السياق التالي:

أولا: مفاهيم السياسة العامة في ضوء التطورات الفكرية الحديثة

يواجه الباحثون في العلوم السياسية معضلة كبيرة في تحديد مفهوم المصطلحات و التعريف بالمفاهيم بالنظر إلى حداثة الحقل،الأمر الذي تضافرت لأجله جهود المفكرين و السياسيّين و القادة متخذي القرار لتحديد مفهوم السياسة العامة قصد إيجاد تعاريف حولها و الإحاطة بجوانبها، ومرد ذلك يعود إلى الفشل في تخطي حدود الإطار التحليلي الذي تنتمي إليه كل محاولة في تعريفها،و لعل أكثر الأخطاء شيوعا هو النظر إلى السياسة العامة باعتبارها متغيرا تابعا و ليس مستقلا.

و قد أصبحت السياسات العامة علما قائما بذاته،يعكس اهتمام الحكومات باحتياجات مواطنيها الأساسية في مختلف المجالات معتمدة في صياغتها على الخبراء في كل قطاع على أن تختار الحكومة أولوياتها و تسعى لتجسيد هذه السياسات العامة بما يخدم المصلحة العامة.[1]

1:تعريف السياسة العامة

من المعلوم أن السياسات العامة تعكس التوجهات الكبرى للدولة،إذ أنها عملية تؤثر فيها الإتجاهات والإيديولوجيات المتبناة داخل النظام السياسي و التي يمكن من خلالها تحليل و فهم القرارات المتخذة و طبيعة القوى السياسية و الاجتماعية المحددة لآليات تعامله مع المدخلات من البيئة الداخلية،كما تعتبر السياسة العامة حصيلة عملية جماعية تطرح فيها الاجتهادات و تؤثر فيها موازين القوى بالرغم من أنها في النهاية قد تصدر عن هيئة واحدة أو شخص واحد.[2]

كل هذا أنتج لنا تعقيدا و غموضا شديدين حول تعريف المصطلح،فليس من السهولة بمكان تقديم تعريف شامل جامع للسياسة العامة، إذ تتفاوت التعريفات المقدمة لها من حيث البساطة و التعقيد،وعلى الرغم من ذلك يظل أحد التعاريف المهيمنة على هذا المجال ما طرحه (هارولد لازويل) H.Lasswell الذي وصف من خلاله هذه العملية بأنها:"من يحصل على ماذا؟ متى؟وكيف؟"و هي النشاطات المتعلقة بتوزيع الموارد و القيم في المجتمع.

ومن منظور آخر عرّف (جيمس أندرسون)James Anderson السياسة العامة بأنها:"برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو مواجهة قضية أو موضوع"[3]

في حين عرّفت السياسة العامة من الناحية الفنية التطبيقية بأنها:"خطط أو برامج أو أهداف عامة أو كل هذه معا يظهر منها اتجاه العمل للحكومة لفترة زمنية مستقبلية و بحيث يكون لها مبرراتها،و هذا يعني أن السياسة العامة هي تعبير عن التوجيه السلطوي أو القهري لموارد الدولة و المسؤول عن التوجيه هي الحكومة"[4]

فالسياسة العامة لا تعني دائما ما تقوم به الحكومات من أفعال ظاهرة فقد تختار الحكومة السكوت عن معالجة قضية معينة،و يصبح امتناع الحكومة عن القيام بفعل معين أو اتخاذ موقف إزاء قضية ما سياسة عامة إذا امتد هذا الامتناع لفترة زمنية و بثبات على الموقف بمواجهة الضغوط لاتخاذ موقف معاكس[5]

انطلاقا مما تقدم،يمكن القول أن السياسة العامة هي:"كل ما تقوم به الحكومة أو تمتنع عن القيام به قصد معالجة مشكلة عامة لإيجاد حلول تخدم المصلحة العامة للمواطنين،و هي محل صراع و تنافس بين جماعات لهم مصلحة بموضوع السياسة العامة،إذ أنها الأداة التي تتدخل من خلالها الحكومة لإدارة شؤون المجتمع تحقيقا للمصلحة العامة،فهي بهذا المعنى تمثل مخرجات العلبة السوداء للنظام السياسي سواء كانت قرارات جيدة أو غير جيدة تعبر عن السياسة العامة".

و تمثل عملية صنع السياسة العامة تلك العملية التي تترجم من خلالها الحكومة رؤيتها و فلسفتها و برامجها إلى قرارات و أنشطة لإحداث التغيير على أرض الواقع و حل المشكلات المطروحة على طاولة صنّاع القرار استجابة لمطالب المواطنين التي تصنع لأجلهم هذه السياسات.

2- السياسة العامة بوصفها دورة متعددة المراحل

تمر عملية صنع السياسة العامة بمراحل تختلف في طبيعتها و محتواها من دولة إلى أخرى وفقا لعوامل كثيرة أهمها النظام السياسي،و نظام الحكم في كل منها،إذ تعمل الحكومات على حل المشاكل و القضايا و معالجتها من خلال وضع سياسات عامة تمر بمراحل عدة بدءا برسمها و انتهاءا بتنفيذها و تقييمها،و يمكن أن نوجز هذه المراحل في ضوء ما يأتي:

I. تحديد المشكلة العامة

و هنا يتم تحديد المشكلة و التعرف على أسبابها و حقيقتها و من ثمة تشخيصها لإيجاد حلول لها،و لا بد من الإشارة إلى أن المشاكل لا تدخل كلها ضمن اهتمام الحكومة إنما تستدعي معالجتها أن تكون ضرورة ملحة،تمس عددا كبيرا من أفراد المجتمع،وكذا درجة الضرر الذي تحدثه.[6]

و بشكل عام فإنه من الصعوبة بمكان لأي دولة أن تحل كل مشكلات السياسة العامة بشكل شمولي أو تلبية مطالب المجتمعات أو معالجة المشاكل التي تواجههم دفعة واحدة،و هنا يأتي تحديد الأولويات و أيّها أهم و البدء بحل تلك المشكلات حسب الأولوية و الأهمية للمجتمع و الدولة.[7]

II. الأجندة السياسية

عادة ما تقوم الحكومة بصناعة سياسة معينة لعلاج مشكلة عامة و تقديم حلول بشأنها، لذا فإن صنع هذه السياسة مرهون بالنجاح في إدراج هذه المشاكل ضمن أجندة الحكومة و إثارة انتباهها لمعالجتها و تبنيها يعد تعبيرا عن الالتزام بمحاولة حلها.

غير أن إثارة اهتمام الحكومة يتوقف على تحديد المشكلة من قبل المهتمين و استعدادهم للضغط عليها للتدخل معتمدين في ذلك على عدة وسائل و تكتيكات بغية الضغط و من ذلك جهود النشطاء السياسيون، جماعات الضغط، منظمات المجتمع المدني، وغيرهم و التي لها تأثير كبير على الحكومة يرتبط بأعداد المعنيين بالموضوع، الرغبة في دفع الحكومة لحل المشكلة، مستوى التنظيم، المهارة و القوة الاقتصادية لهم.[8]

III. صياغة المقترحات للسياسة العامة

تتضمن صياغة السياسة بلورة مقترحات أولية لبرامج العمل اللازمة لمواجهة المشكلة،فصياغة السياسة لا ينتج عنها قانون مقترح و أمر تنفيذ أو قاعدة إدارية إنما يتم طرح بدائل للتعامل مع المشكلة محل المعالجة و ذلك بمشاركة اللجان البحثية و الاستشارية و كذا الجماعات المصلحية و الضاغطة التي تلعب دورا رئيسيا في بلورة السياسة العامة،و هكذا تصبح البدائل و المقترحات المتنافسة مع مشكلة معينة و المقدمة من هذه المصادر المتعددة هي المادة الخام للسياسة العامة.[9]

IV. تبني و إقرار السياسة العامة

في هذه المرحلة يتم اختيار البديل الذي تراه الحكومة الأفضل لحل المشكلة المطروحة بما يتوافق مع توجهات النظام السياسي و بما يحقق أكبر قدر من التوافق بين الآراء و أعلى درجة من الرضا العام و القبول.

و يتضمن إعداد السياسة إصدارها في الشكل القانوني الذي يكسبها شرعية و يضفي عليها قوة الإلزام على نحو يجسد الأهداف التي تسعى السياسة العامة لتحقيقها،وعادة ما يتم إقرار هذه السياسة في صور متعددة تبعا لطبيعة المشكلة و مستوى القرار اللازم لعلاجها،إذ قد يعبر عنه في صورة تصريح أو خطاب

رسمي لرئيس الدولة أو الحكومة،أو قرار حكومي أو إداري ،و مهما يكن من أمر فإن اعتماد السياسة العامة و إقرارها تعد عملية تشريعية سياسية تعكس طبيعة النظام السياسي و التشريعي في كل دولة.[10]

V. تنفيذ السياسة العامة

تعرف عملية تنفيذ السياسة العامة بأنها:"تلك المجموعة من الأفعال أو الأعمال التي تتمثل بالجهود العامة و الخاصة للأفراد و الجماعات الموجهة نحو تحقيق و إنجاز الأهداف المرسومة مقدما في قرارات السياسة العامة مسبقا، فهي تلك العملية اللازمة في جعل السياسة العامة مثالا حيا للعمل و الأداء،و تحويلها من حالتها الإعلانية كقرار إلى حالتها الميدانية كعمل تنفيذي،و على هذا الأساس تتضمن تلك العملية و تستغرق جميع الحدود أو المساحة الفاصلة بين إعلان السياسة و بين تأثيرها الحقيقي و التعبير الفعلي عما يحصل في الحقيقة و عما يحصل من جهد و أداء،و ما ينجم عنه من رأي و تغذية راجعة في إطار و محيط المنظمات و الأجهزة الإدارية التنفيذية المعنية بأعمالها و مهامها اللازمة.[11]

VI. تقييم السياسة العامة

هي نشاط منظم يستند لمنهجية علمية تهدف للتعرف على الانعكاسات السلبية و الايجابية المترتبة على وضع و تنفيذ السياسة العامة و مخرجاتها و تأثيراتها و مدى كفاءتها و فاعليتها في تحقيق الأهداف المحددة لها بعيدا عن العشوائية،و أن ترافق هذه العملية جميع المراحل التي تمر بها السياسة العامة.[12]

ثانيا:الإطار العام لتقييم السياسة العامة

إن تقييم السياسات العامة أصبح اليوم مطلبا مجتمعيا ملحا، ومدخلا حقيقيا لإرساء قواعد حكامة جيدة محليا ووطنيا، ذلك أن السلطات العمومية بحاجة للتوفر على مؤشرات حقيقية تسمح بعقلنة عملها وتدبير وسائلها بشكل أمثل، وتتمكن من تقييم الآثار الحقيقية لبرامجها وسياساتها التنموية وتبقى لتقييم السياسات العامة وظيفة مهمة على مستوى تحقيق الأهداف.

1- تعريف عملية تقييم السياسة العامة

لا يتوقف عمل الحكومة عند إقرار سياسة عامة معينة ووضعها موضع التنفيذ كوسيلة لعلاج مشكلة ما أو توفير حاجة للمجتمع،إنما يمتد إلى معرفة الآثار التي ترتبت عن تنفيذها و مدى نجاحها في تحقيق الأهداف التي صنعت لأجلها هذه السياسة و هو ما يعبر عنه بعملية تقييم السياسة العامة.

هذه العملية التي عرفها أحمد مصطفى الحسين بأنها:"عملية التأكد من أن البرنامج (السياسة) قد حقق أهدافه كما هو متوقع منه و بصورة تحقق نوايا صانع السياسات"[13]

كما عرفها خيري عبد القوي بأنها:"إتباع أساليب علمية هدفها الحكم على ما إذا كانت سياسات الحكومة و برامجها التنفيذية تحقق الأهداف المطلوبة بالقدر المرغوب فيه من الفعالية و الكفاءة و الاقتصاد،و من هنا تبرز أهمية تقييم السياسة العامة باعتباره وسيلة و أسلوب عملي لقياس آثار و نتائج تطبيق السياسة العامة بأكبر قدر من الدقة.[14]

من جانب آخر تعرف عملية تقييم السياسة العامة بأنها:"نشاط منظم يستند لمنهجية علمية تهدف للتعرف على طبيعة العمليات المرتبطة بالسياسات العامة وآثارها و البرامج الفعلية المرتبطة بالتنفيذ، إذ لا بد من معرفة علمية دقيقة للانعكاسات السلبية و الايجابية المترتبة على وضع و تنفيذ السياسة العامة و مخرجاتها و تأثيراتها و مدى كفاءتها و فاعليتها في تحقيق الاهداف المحددة لا بعيدا عن العشوائية و الارتجالية، و أن ترافق هذه العملية جميع المراحل التي تمر بها السياسة العامة"[15]

و عليه يمكن القول أن عملية تقييم السياسة العامة هي تلك العملية العلمية التي تهدف للكشف عن الآثار المترتبة عن تنفيذ السياسة العامة و مدى ما حققته من نتائج بناءا على الأهداف المسطرة بفعالية و كفاءة،إذ أنها ترافق كل المراحل التي تمر بها السياسة العامة.

2- أهمية تقييم السياسة العامة

تبرز أهمية تقييم السياسة العامة باعتبارها وسيلة و أسلوبا علميا لقياس آثار و نتائج تنفيذ السياسة العامة على أرض الواقع و مدى تحقيقها للأهداف التي رسمت لأجلها بأكبر قدر من الدقة،ذلك أن تحقيق أفضل النتائج مرهون بتحديد الهدف من التقييم بدقة و التي تنقسم إلى أهداف سياسية،بيروقراطية و أهداف موضوعية؛فبالنسبة للنوع الأول من التقييم فإنه يهدف إلى قياس نجاح السياسة في الوصول مثلا إلى عدالة توزيع الثروة،أما الأهداف البيروقراطية فإن الجهاز المسؤول عن التنفيذ يعتمد على التقييم كأداة للحكم على ما حققه تنفيذ السياسة العامة من زيادة أو نقص في التأييد الشعبي و الحكومي لجهود البيروقراطية المسؤولة عن التنفيذ، في حين تركز الأهداف الموضوعية على صلب و موضوع السياسة العامة من حيث تحقيقها للأهداف التي رسمت لأجلها و مدى نجاحها في حل المشكلات العامة المرتبطة بها.[16]

3- معايير و مؤشرات تقييم السياسة العامة

تتعدد معايير تقييم السياسة العامة تبعا لاختلاف أهداف العملية التقييمية،و التي قد تركز على أهداف البرنامج،أو تكاليفه أو نتائجه،فهي وسائل للتحقق من تحقيق السياسات العامة لأهدافها، و كلما كانت

المعايير كمية ساعد ذلك على إجراء عملية تقييم دقيقة،و قد تعددت المعايير المعتمدة في تقييم السياسات العامة،يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

1- **المخرجات:** بوصفها تمثل حجم الوحدات المنتجة، و يتم تقييم هذه المخرجات و مدى جودتها من خلال:

- الوضوح و التعريف بشكل اجرائي.
- الاتساق والانسجام الداخلي لما تتضمنه السياسات.
- الانسجام ما بين السياسات المختلفة.
- الشمولية.
- درجة قبول المعنيين بالسياسات لها.
- القدرة على تنفيذها من النواحي الاقتصادية و البشرية و المعلوماتية.

2- **العائدات:**بوصفها النتائج التي تمثل نوعية و فاعلية الانتاج و درجة تحقق المتوقع و الرضا عنه.[17]

3- **الفعالية:**تعتبر معايير الفعالية أكثر فائدة إذا فهمت بصورة صحيحة فهي محاولة لقياس مستوى الانجاز أو النتائج المتحصلة من البرنامج بالمقارنة مع الموارد التي استخدمت في البرنامج أو مدخلاته، أي ضرورة تحديد الانجازات المتوقعة سلفا، إذ تستخدم هذه المعايير لمعرفة قدرة البرنامج على تحقيقه لأهدافه الأساسية التي أقيم لأجلها،و يمكن تحديد فاعلية برنامج السياسة العامة من خلال الأهداف المتحققة و ما يترتب عنها من المنافع و الفوائد.

4- **الكفاءة:** تطرح معايير الكفاءة عادة السؤال إلى أي مدى تحققت أهداف البرنامج؟ إذ تركز هذه المعايير على الدرجة التي تحافظ فيها أية سياسة عامة أو برنامج على أقل نفقة ممكنة، كمؤشر اقتصادي يتفق و منطق تقديم الخدمات العامة التي تضطلع بها برامج السياسات العامة الحكومية في الوسط الاجتماعي. [18]

من جانبه طرح "سابروSapru" جملة من المعايير المعتمدة في تقييم السياسة العامة وفق الترتيب التالي:

- الفاعلية: أي القدرة على تحقيق النتائج
- الكفاءة و تعني قدرة الجهد في تحقيق النتائج
- الكفاية: قدرة الإمكانيات على تحقيق النتائج و حل المشكلات
- العدالة: التوزيع العادل للكلف و المنافع بين مختلف الجماعات

- المسؤولية:أي قدرة نتائج السياسة على اشباع الحاجات و دعم قيم الجماعات المعنية بها.
- الملاءمة: تحقيق النتائج المرغوبة بصورة موضوعية و فعلية و قيمة مضافة.[19]

و يمثل المؤشر التعريف العملي لمتغير ما، أي الدليل المادي الذي يمكن ملاحظته، رصده أو قياسه للتحقق من معلومات أوسع مطلوب معرفتها ويجب بالتالي الاتفاق عليه وعلى دلالته،بحيث يستخدم في الكشف عن واقع أو حقيقة مطلوب معرفتها أو التأكد منها، بمعنى آخر هو الدليل المادي للتحقق من سؤال لا يمكن التحقق منه مباشرة.

و قد حدد الدكتور عامر الكبيسي عدة مؤشرات لتقييم السياسة العامة ،تتمثل في:

- مدى تحقق الأهداف بناءا على النتائج المحققة.
- مدى الترشيد في النفقات إذ أن السياسة الناجحة هي التي تحقق أفضل النتائج بأقل التكاليف.
- نسب التنفيذ للخطط و البرامج مقارنة بالأهداف التي سطرت.
- مدى الرضا والارتياح لدى المواطنين والتي تظهر من آثار تنفيذ السياسة على أرض الواقع و مدى رضا المواطنين بها.
- مدى الالتزام بالقوانين، إذ كلما تم الالتزام بها قلت الأخطاء وتمت الأهداف كما هو مسطر لها.
- مدى قياس المخرجات نسبة إلى قياس النتائج أو المعطيات.
- حجم الموارد و العوائد الداخلية المتحققة.
- نسب المؤشرات الحضارية و الاعتبارية[20]

و يتوقف نجاح عملية التقييم وتمكنها من تحقيق الأهداف المرجوة منها على اعتماد منهجية صارمة في جميع مراحل العملية وذلك انطلاقا من اختيار السياسة موضوع التقييم حتى صياغة المقترحات والتوصيات مرورا بقياس النتائج المحققة وتطابقها مع الأهداف المحددة لتلك السياسة.

ثالثا:مشاكل و صعوبات تقييم السياسة العامة

يعد تقييم السياسات العامة فائدة لصانعي السياسات و لمديريها و لنقّادها خاصة منهم الذين يحرصون على ضبط مواقفهم، إذ يسعى التقييم إلى تحديد علاقات السببية (السبب – النتيجة) و يقيس النتائج و

الآثار الناجمة عن السياسة، و طبيعي أن القياس المادي و الكمي يعد مستحيلا، لذا فتقييم الآثار المترتبة على السياسات يكون أكثر موضوعية.

و التقييم ليس بالعمل السهل أو البسيط، فتقرير ما إذا كانت السياسة محققة لأغراضها أم لا، لا يعد عملا يسيرا، فكل شخص يمكنه أن يطرح اجتهاده حول السياسات دون أن يفحصها، و من ثمة فإن عملية تقييم السياسة العامة عادة ما تقف أمامها جملة من العقبات نذكر منها:

- عدم التأكد من أهداف السياسات العامة: عندما تكون أهداف السياسة غير واضحة أو مشوشة أو متشعبة كما هو الحال في الغالب، فإن تقدير الحد الذي حققته مما هو مقرر لها سيكون صعبا وعملا مخيبا أو محبطا، وهذه الحالة هي في الغالب نتاج عملية إقرار السياسات وتشريعها.
- تشتيت آثار السياسة: فقد تشمل السياسة أفرادا وشرائح غير الذين توجه إليهم هذه السياسة، ويظل الاحتمال قائما بعدم وجود أهداف محددة للسياسات أو أن بعض الأهداف لا تعلن رسميا.
- صعوبة الحصول على المعلومات، فالنقص بالمعلومات والبيانات الاحصائية قد تعيق محلل السياسة العامة ومقيّمها.
- أن التقييم يكون غير مؤثر بسبب عدم دقته أو شموليته أو عندما تهمل نتائجه وقد يكون خاطئا[21]
- الطبيعة الرمزية و غير القابلة للقياس لبعض أهداف السياسة العامة.
- مقاومة الجهات المسؤولة عن تنفيذ السياسات العامة لعملية التقييم من منطلق أنها محاولة للحد من نفوذها أو تقليص الموارد المخصصة لها.
- رغبة الجهات الحكومية في الابقاء على الأوضاع و تجنب أية محاولات لتقييم الاداء خاصة اذا كانت تتميز بامتيازات.
- تجنب التكاليف المادية التي تتطلبها عملية التقييم و محاولة الإقناع بأنه من الأولى تخصيصها للإنفاق على مجالات ذات أولوية أعلى.[22]

كل هذه الصعوبات تجعل من عملية تقييم السياسة العامة مهمة صعبة في ظل غياب المعلومات الدقيقة التي تمكن من قياس النتائج مقارنة بالأهداف المعلنة في السياسة العامة.

خاتمة

إن السياسة العامة لا يمكن أن تفي بمتطلباتها بشكل تام أو فعلي، و سوف تكون بعيدة عن مقاصدها على مستوى الصنع أو مستوى التنفيذ ، حينما لا تتصاحب و تتواكب معها عملية هامة جدا،ألا و هي عملية التقييم التي بفضلها يمكن لصانع السياسة الوقوف على مختلف الإختلالات وحالات اللاتوازن الوظيفي والبنيوي الحاصلة في المجتمع التي تشكل مشكلات عامة تشغل الرأي العام مما يقضي بالضرورة لإيجاد حلول لها.

فتقييم السياسة العامة المستند إلى أرضية علمية ومعلومات دقيقه وحديثه عن أي برنامج حكومي وفي كل مراحله من تحديد المشكلة لغاية التنفيذ العملي للبرنامج ، يعد غاية في الأهمية لأي دولة تريد أن تواكب عصر الثورة العلمية والتقنية الهائلة وفي كل المجالات.

و قد خلصت هذه الدراسة لجملة من النتائج أهمها:

- تعد السياسات العامة الأداة التي تتدخل من خلالها الحكومات لإيجاد حلول للقضايا المطروحة على طاولة صانعي القرار السياسي.
- يتوقف نجاح السياسة العامة على فعالية و دقة الخطوات المعتمدة في صنعها تنفيذها تقييمها و من ثمة تقويمها.
- أهمية تقييم السياسة العامة و الكشف عن نقائصها و ايجابياتها،و من ثمة العمل على تعديل النقائص و زيادة الإيجابيات.
- تعترض عملية تقييم السياسة العامة العديد من الصعوبات التي تحد من فعاليتها و قدرتها على كشف النقائص.

الهوامش

[1]معمر عمار،مكانة السياسة العامة في الجزائر دراسة وصفية تحليلية في البيئة و المؤسسات،الجزائر:دار ابن بطوطة للنشر و التوزيع،2011،ص.6.

[2]سلمةب ورياح، مراكز الأبحاث و آليات تأثيرها على صنع السياسات العامة،المجلة الجزائرية للدراسات السياسية،المجلد3،العدد6،ص.129.

[3]جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة:عمار الكبيسي، عمان :دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة،1999،ص.15.

[4]خيري عبد القوي،دراسة السياسة العامة،الكويت:ذات السلاسل للطباعة و النشر و التوزيع،ط1،1988)،ص.47.

[5]آرنولدج.هايدنهايمر،هيوهيكلو، كارولينتيش آدامز، السياسات العامة المقارنة سياسات الخيار الاجتماعي في أمريكا و أوروبا و اليابان،ترجمة أمل الشرقي،عمان:الأهلية للنشر و التوزيع،الطبعة الثالثة،1999)،ص.25.

[6] أحمد مصطفى الحسين، مدخل إلى تحليل السياسات العامة،الأردن:المركز العلمي للدراسات السياسية،ط1،2002،ص.249[7]أمين المشاقبة،للسياسة العامة " إطار نظري تحليلي"،عمان:2015،ص.7،متوفر على:
https://www.researchgate.net/publication/285413983

[8]ثامر كامل محمد الخزرجي،النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة:دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة(عمان:دارمجدولاوي للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى،2004،ص.164.

[9]جيمس أندرسون،مرجع سابق، ص.ص. 92،91.

[10]ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق،ص.169.

[11]فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق،ص.ص.274،273.

[12]محمد قاسم القريوتي ،مرجع سابق،ص.277.

[13]أحمد مصطفى الحسين،مرجع سابق،ص260.

[14]خيري عبد القوي،مرجع سابق،ص.240.

[15]محمد قاسم القريوتي، مرجع سابق،ص.277

[16] خيري عبد القوي، مرجع سابق،ص.240.

[17]القريوتي، المرجع السابق،ص281.

[18] فهمي خليفة الفهداوي،السياسة العامة منظور كلي في البنية و التحليل،عمان:دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة،ط1،2001، ص319.

[19] فهمي خليفة الفهداوي،مرجع سابق،ص.321

[20] عامر الكبيسي،التطوير التنظيمي و قضايا معاصرة،ج4،سلسلة التنظيم الإداري الحكومي بين التقليد و المعاصرة،قطر،دار الشروق،1998،ص98.

[21] جيمس إندرسون،مرجع سابق،ص198.

[22] محمد قاسم القريوتي، مرجع سابق،ص293.

تاريخ الاستقبال: 2018/05/16

تاريخ القابول: 2018/05/27

تاريخ النشر 2018/06/13